

باب مذاهبهم في الراءات (1)

أهداف الدرس

1. أن أتعرف أحكام الراءات لورش ترقيقا وتفخيما.
2. أن أدرك منهج الناظم في توظيف هذه الأحكام.
3. أن أمتلك القدرة على استيعاب هذه الأحكام وفهمها.

تمهيد

الأصل في الراءات التفخيم؛ لأنه لا يفتقر إلى سبب، عكس الترقيق الذي يتوقف على سبب، وقد ذكر الناظم باب الراءات إثر باب الإمالة لاشتراكهما في السبب، وهو الكسر والياء، وفي المانع، وهو الحروف المستعلية، ويتناول هذا الدرس حكم ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة لورش مع بيان ما استثنى له من ذلك لمانع.

فما حكم الراء المفتوحة والمضمومة لورش؟ وما حكم ما استثنى له لمانع؟

المتن

قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

- 343- وَرَقَّقَ **وَرَشَّ** كُلَّ رَاءٍ وَقَبَّلَهَا *** مُسَكَّنَةً يَاءً أَوْ الْكَسْرَ مُوَصَّلًا
- 344- وَلَمْ يَرْفُضْ سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ *** سِوَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ سِوَى الْخَا فَكَمَّلَا
- 345- وَفَخَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي **إِرَمَ** *** وَتَكَرَّرَهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلَا
- 346- وَتَفَخَّيْمُهُ **ذِكْرًا وَسِتْرًا** وَبَابَهُ *** لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلَا
- 347- وَفِي **شَرَرٍ** عَنْهُ وَيُرَقِّقُ كُلُّهُمْ *** وَحَيْرَانَ بِالتَّفَخِيمِ بَعْضُ تَقَبَّلَا
- 348- وَفِي الرَاءِ عَنِ **وَرَشٍ** سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ *** مَذَاهِبُ شَذَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقَّلَا

الفهم

الشرح:

الأعجمي: ما نقلته العرب إلى لغتها.
متعدلاً: متناسباً.

استخلاص مضامين المتن:

1. أستخرج قاعدة ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة لورش مع المستثنيات.
2. أذكر الخلاف لورش في (حيران).

التحليل

اشتملت هذه الأبيات على ما يأتي:

أولاً: تعريف الترقيق والتفخيم

فالترقيق: هو إنحاف ذات الحرف، أي: جعله نحيفاً عند النطق به. وضده: التفخيم، وهو تغليظ الحرف وتسمينه أي: جعله سميناً عند النطق به.

ثانياً: ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة لورش

قال الناظم رحمه الله:

وَرَقَّقَ **وَرَشٌ** كُلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا *** مُسَكَّنَةً يَاءً أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلاً
وَلَمْ يَرْفُضْ فَصْلاً سَاكِناً بَعْدَ كَسْرَةٍ *** سِوَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَا سِوَى الْخَا فَكَمَّلاً

فأشار الناظم - رحمه الله - في هذين البيتين إلى أن ورشاً رقق كل راء مفتوحة أو مضمومة بشرطين:

- 1- أن يكون قبل الراء ياء ساكنة سكونا حياً، نحو: ﴿مَيْرَلَكُمُ﴾ [البقرة: 183] و﴿لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: 50] أو سكونا ميتاً، نحو: ﴿خَيْرَ أَبْصِيرٍ﴾ [الإسراء: 30]. وهو المراد بقوله: «مُسَكَّنَةً يَاءً».
- 2- أن يكون قبل الراء كسر متصل بها في كلمة واحدة، نحو: ﴿سِرَاجاً﴾ [الفرقان: 61] و﴿مَصْرَتٌ﴾ [النساء: 89]. وإليه أشار بقوله: «أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلاً».

ثم أشار الناظم - رحمه الله - بقوله: «وَلَمْ يَرْ فَصْلاً سَاكِناً بَعْدَ كَسْرَةٍ» إلى أن ورشاً رقق الراء المفتوحة والمضمومة إذا حال بينها وبين الكسر ساكن مستقل، ولم يُعْدهُ فاصلاً ولا حاجزاً للضعفه، بل رقق الراء لأجل الكسرة التي قبلها نحو: ﴿الشَّعْرُ﴾ [يس:68] و﴿السَّيْرُ﴾ [البقرة:101] و﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال:66] و﴿يَكْرُ﴾ [البقرة:67] و﴿يَكْرَى الْبَارِ﴾ [ص:45] وشبهه، إلا أن يكون الساكن حرف استعلاء فإنه يُعْدهُ فاصلاً وحاجزاً فيفخم الراء ولا يُبقي للكسرة حُكماً، وهو ما أشار إليه بقوله: «سَوَى حَرْفِ الاسْتِعْلَاءِ» ولم يقع في القرآن الكريم من الحروف المستعلية الموجبة لتفخيم الراء إلا الصاد، والطاء، والقاف المجموعة في كلمة (طَصِقَ).

فالصاد في ستة مواضع: ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة:285] و﴿إِصْرَفُمْ﴾ [الأعراف:157] و﴿مِصْرًا﴾ [مُنُونًا] [البقرة:60] وغير منون بيونس [87] ويوسف [99] والزخرف [50]. والطاء في موضعين: ﴿فِخْصَرًا﴾ [الكهف:92] و﴿فِخْرَتِ اللَّهِ﴾ [الروم:29]. والقاف في موضع واحد، وهو ﴿وَفَرًا﴾ [الذاريات:2].

ثم استثنى الناظم - رحمه الله - من حروف الاستعلاء الخاء فقال: «سَوَى الْخَا فَكَمَلًا» أي: إلا أن يكون الساكن من حروف الاستعلاء حرف الخاء فإنه لا يعطيه حكم حروف الاستعلاء، ويرقق الراء مع وجوده كما يرققها مع الحروف المستقلة. وذلك نحو: ﴿وَإِخْرَاجُ﴾ [البقرة:215] و﴿إِخْرَاجُكُمْ﴾ [المتحنة:9] و﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح:18]. والضمير في قول الناظم: «وَلَمْ يَرْ» وفي «فَكَمَلًا» لورش.

ثالثاً: ما خالف فيه ورش أصله فلم يرققه

وهو ما أشار إليه الناظم - رحمه الله - بقوله:

وَفَخَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرَمٍ *** وَتَكْرِيرَهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً
وَتَفْخِيمُهُ نِكَرًا وَسِثْرًا وَبَابُهُ *** لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحَلًا

فأخبر - رحمه الله - في هذين البيتين أن ورشاً خالف أصله فيما يرققه من الراء المكسور ما قبلها، سواء كان الكسر مباشراً أو حال بينه وبين الراء ساكن مستقل، وهو ثلاثة أنواع:

1- الاسم الأعجمي، والذي وقع منه في القرآن ثلاثة أسماء، اتفق على عجمتها: وهي ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة:123] و﴿عِمْرَانَ﴾ [آل عمران:33] و﴿إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة:39] فقد استثنى ورش

هذه الأسماء الأعجمية، ففخم راءاتها وإن كان قبل الراء في كل اسم منها كسرة وحال بينهما ساكن مستفل لثقله بالعجمة، وهي مما لا ينصرف، فكما منعت من الصرف عربية منعت من الترقيق قراءة إعلاماً بثقلها. وإلى تفخيمها أشار الناظم بقوله: «وَفَخَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيَّ».

2- ﴿إِزْمَدَاتِ الْعِمَادِ﴾ في سورة الفجر [7] استثناء ورش ففخم راءه وإن كان قبلها كسر لازم متصل بها، وهو ما أشار إليه الناظم بقوله: «وَفِي إِزْمَ» وهو اسم أعجمي على المشهور، وقيل عربي، وإنما أفرد الناظم بالذكر لأجل الخلاف في عجميته وعربيته، ولم يتعرض له الداني في التيسير لاندراجها عنده في الأعجمي.

3- تكرير الراء في الكلمة مع الفتح أو الضم

وهي من المستثنيات لورش من ترقيق الراء، وإن وجد فيها سبب الترقيق، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَتَكْرِيرَهَا» أي: وفخم ورش الراء في حال تكريرها إذا وقع قبلها ما يجب به ترقيقها. وجاء بعدها راء مفتوحة أو مضمومة.

فتكريرها مفتوحة وقع في أربع كلمات: ﴿ضَرَارًا﴾ [البقرة: 229] و﴿جِرَارًا﴾ [نوح: 6] و﴿إِسْرَارًا﴾ [نوح: 9] و﴿مَذَرَارًا﴾ [نوح: 11].

وتكريرها مضمومة وقع في كلمة واحدة، وهي: ﴿الْعِرَارِ﴾ [الأحزاب: 16]، وحكم الراء الأولى في هذه الكلمات أنها تفخم لأجل تفخيم الثانية لتناسب اللفظ واعتداله، وإلى ذلك أشار بقوله: «حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلًا» أي: أن تفخيم الأولى فيه استواء اللفظ باتحاد صوت الراءين.

رابعاً: تفخيم باب ﴿ذِكْرًا﴾

وباب «ذِكْرًا» هو ما كان وزنه «فِعْلًا» بكسر الفاء وسكون العين ونصب اللام، آخره راء مفتوحة منونة، وحال بينها وبين الكسرة ساكن مستفل، والواقع منه في القرآن ستة ألفاظ، المجموعة في أوائل كلم بيت وهو:

صَلِّ ذَاكِرًا حَامِدًا *** سَلِّ إِلَهًا وَاحِدًا

فالصاد في: ﴿وَصَفْرًا﴾ [الفرقان: 54] والذال في: ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: 199] والحاء في: ﴿حَجْرًا﴾ [الفرقان: 22] والسين في: ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: 87] والهمز في: ﴿إِمْرًا﴾ [الكهف: 70] والواو في: ﴿وَزْرًا﴾ [طه: 98] وخرج منها: ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: 285] و﴿وَفْرًا﴾ [الذاريات: 2] و﴿فُحْصْرًا﴾ [الكهف: 92] فالراء في هذه الأمثلة مفخمة، لأن الساكن الذي حال بينها وبين الكسرة حرف مُسْتَعْلٍ،

فلا تدخل في هذا الباب ، وقد سبق بيانها .

ولورش في باب «ذِكْرًا» وجهان: التفخيم والترقيق ، ولكن التفخيم فيه أشهر ، وبه قطع الداني في التيسير وبه جرى العمل ، وإليه أشار الناظم بقوله:

وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابُهُ *** لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ

فأخبر أن «جِلَّةِ الْأَصْحَابِ» أي: الأكابر من أصحاب ورش الناقلين لروايته استثنوا هذا الباب ففخموا راءه ، وأشار بقوله: «أَعْمَرُ أَرْحَلَ» إلى اختيار التفخيم ، يعني أن التفخيم أعمَرُ منزلاً من الترقيق .

خامسا: ترقيق الراء الأولى من كلمة ﴿بِشْرٍ﴾

قال الناظم رحمه الله: «وَفِي شَرِّ عَنْهُ يُرْفَقُ كُلُّهُمْ» أخبر أن جميع أصحاب ورش رحمه الله نقلوا عنه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَرْمِي بِشَرِّ﴾ [المرسلات:32] ترقيق الراء الأولى لأجل كسرة الراء الثانية ، وهذا خارج عن الأصل المتقدم ، وهو ترقيق الراء لأجل كسرة قبلها ، وهذا لأجل كسرة بعدها .

سادسا: الخلاف لورش في ﴿حَيْرَانٍ﴾

لورش في كلمة ﴿حَيْرَانٍ﴾ بالأنعام [71] وجهان:

الترقيق ، وبه قطع الداني في التيسير ، وهو داخل في قاعدة ورش في ترقيق الراء الواقعة بعد الياء الساكنة وبالترقيق جرى العمل .

والتفخيم ، وإليه أشار بقوله: «وَحَيْرَانٍ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضُ تَقْبَلٍ» . ومعناه أن بعض أهل الأداء تقبل التفخيم في قوله تعالى: ﴿حَيْرَانٍ لَهُ الْأَصْحَابُ﴾ [الأنعام:71] ، أي: أخذه ورواه بذلك ، فيكون مستثنى في قاعدة ورش المتقدمة ، والتفخيم من زيادات القصيد .

ثم ختم الناظم - رحمه الله - كلامه بتنبيهه على مذاهب أخرى لورش في الراء لم يذكرها فقال:

وَفِي الرَّاءِ عَنْ وَرْشٍ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ *** مَذَاهِبُ شَذَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلاً

فأخبر أن في الراء عن ورش مذاهب وأحكاما غير ما ذكره ، وهو مذهب أهل القيروان وغيرهم ، كتفخيم الراء في ﴿إِجْرَامٍ﴾ [هود:35] و ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال:66] ونحوها . وأخبر أنها

شاذة، وهو معنى قوله: «شذت في الأداء توقلاً» من قولهم: توقل الجبل إذا علا صاعداً.

التقويم

- 1- أعرّف قاعدة ورش في الراء المفتوحة والمضمومة.
- 2- أذكر المستثنيات من ترقيق الراء له مع الاستدلال بالمتن.
- 3- أبين علة ترقيق ورش الراء الأولى من بشرٍ.

الاستثمار

قال الشارح ابن القاصح -رحمه الله-:

اعلم أن الراء لها حكمان: حكم في الوصل وحكم في الوقف، فأما حكمها في الوقف فيأتي في آخر الباب، والكلام الآن في حكمها في الوصل، وهي تأتي على قسمين: متحركة وساكنة، وسيأتي حكم الساكنة. وأما المتحركة فإنها تأتي على ثلاثة أقسام: مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة، فأما المكسورة فلا خلاف في ترقيقها للجميع، والمضمومة لا خلاف في تفخيمها لسائر القراء، إلا أن ورشا له فيها مذاهب، وكذلك المفتوحة أيضاً مفخمة للجميع، إلا من أمال منها شيئاً فإنه يرققه، ولورش فيه مذاهب.

[سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ص 119].

- أستخرج من النص الراء التي اتفق القراء على تفخيمها أو ترقيقها، وأبين مذهب ورش فيما انفرد به.

الإعداد القبلي

أحفظ متن الدرس القادم، وأنجز الآتي:

- 1- أبين حكم راء ﴿يَرْي﴾ لسائر القراء.
- 2- أستخرج حكم الراء الساكنة بعد كسرة لدى القراء السبعة.